

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية
- التغير الشهري في مؤشرات الأداء
- تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية
- مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية
- مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة
- إضاءات على أسواق المال

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية ارتفاعاً في نهاية شهر يناير 2026 بنسبة 1.44 في المائة، نتيجة ارتفاع أداء تسع بورصات عربية مدرجة في قاعدة البيانات، مقابل تراجع أداء خمس بورصات أخرى.

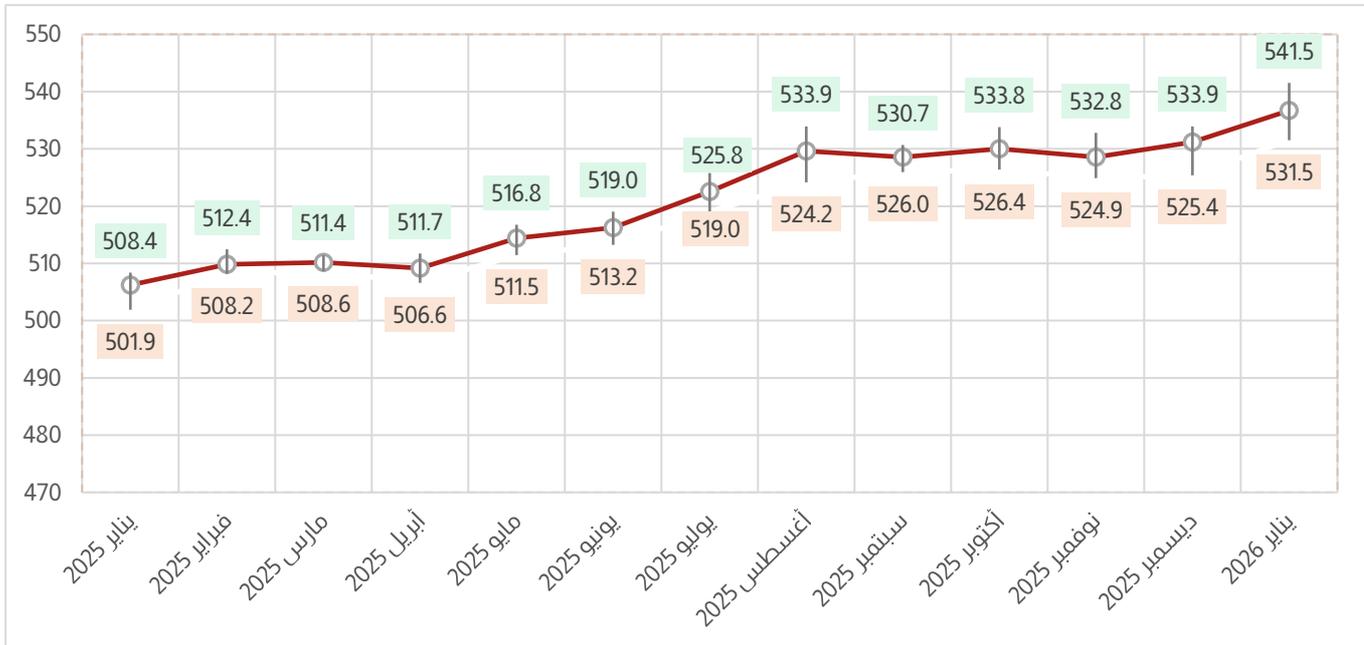
الأداء الإيجابي

- تصدرت البورصة المصرية الأسواق الصاعدة، مسجلةً ارتفاعاً قدره 14.24 في المائة، تلتها بورصتا السعودية ومسقط بنحو 8.50 و7.90 في المائة، على الترتيب. كما سجلت بورصات تونس ودبي وقطر ارتفاعاً بنحو 6.72 و6.42 و5.09 في المائة، على التوالي.
- شهدت بورصتا أبوظبي وفلسطين ارتفاعاً بنسب بلغت 2.89 و1.68 في المائة، على التوالي، فيما سجلت سوق دمشق للأوراق المالية تحسناً بأقل من واحد في المائة.

الأداء السلبي

- شهدت بورصة الدار البيضاء تراجعاً بأقل من واحد في المائة، وسجلت بورصات البحرين وعمّان والعراق والكويت انخفاضاً تراوح بين 1.09 و3.84 في المائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية



مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوةً على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. يتم ترجيح المؤشرات بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش (Paasche Index) المتسلسل، والمحتسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. كما يتم تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بشكل دوري، بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً ستة عشر سوقاً ماليةً عربيةً.

التغير الشهري في مؤشرات الأداء

التغير الشهري في مؤشرات أسواق المال العربية

حجم التداول -56.67%

قيمة التداول -3.01%

القيمة السوقية 5.36%

التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسواق المتقدمة

فوتسي 2.94%

نيكاي 5.93%

ستاندرد أند بورز 1.37%

ناسداك 0.95%

كالك 40 -0.28%

مورجان ستانلي 6.19%

داو جونز 1.73%

التغير الشهري في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة

أمريكا اللاتينية 15.19%

أوروبا 12.35%

آسيا 8.23%

الدول العربية (مؤشر مركب) 7.62%

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

سجلت غالبية الأسواق المالية العربية أداءً إيجابياً في شهر يناير 2026، تماشياً مع الاتجاه التصاعدي الذي شهدته معظم الأسواق المالية المتقدمة والناشئة.

تفاعلت أسواق المال العربية خلال شهر يناير 2026 مع عدد من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى تحسن أداء البعض منها. داخلياً، ساهم تحسن نتائج الشركات المدرجة وارتفاع أرباحها الفصلية عن الربع الثالث من عام 2025 في رفع معنويات المستثمرين على المستويين المؤسسي والفردى، مما عزز تدفقات السيولة نحو الأسهم القيادية، وزاد من القيمة السوقية في عدد من البورصات العربية. كما لعبت إعادة هيكلة تمرکز المحافظ الاستثمارية دوراً مهماً في دعم أداء المؤشرات الرئيسية من خلال توجه المستثمرين نحو التداول ضمن نطاق الشركات القيادية في مختلف القطاعات ترقباً لنتائج أعمال الشركات السنوية لعام 2025، مما ساعد على توازن الأسواق وعدم تركيز المخاطر ضمن أسهم محددة.

في نفس السياق، أدى اعتماد قرار فتح السوق أمام المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية والتي تعد صاحبة الوزن النسبي الأكبر بين الأسواق المالية العربية إلى زيادة التدفقات الرأسمالية إلى السوق، وتحسن مؤشرات السيولة، وتوسيع القاعدة الاستثمارية، مما دعم الاستقرار النسبي للمؤشرات الرئيسية وعزز جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والخارجيين على حد سواء.

كما شهدت الأسواق العربية خلال شهر يناير 2026 دعماً من عدة عوامل خارجية، حيث ساهم تحسن أسعار النفط العالمية في تعزيز أداء مؤشر قطاع الطاقة في غالبية البورصات العربية المصدرة دولها للنفط، بينما أسهمت السياسة التجارية الأمريكية، التي اتسمت بالتركيز على إدارة التوترات التجارية عبر مسارات تفاوضية محددة ضمن نقاشات أوسع حول سلاسل الإمداد، في تحسين أداء الأسواق. إلى جانب ذلك، ساعد استقرار السياسة النقدية العالمية على تعزيز توقعات الأسواق الإيجابية المتطلعة إلى زيادة التوجه نحو سياسات تيسيرية أو خفض أوسع لتكاليف التمويل مستقبلاً.

في هذا الإطار، سجلت تسع بورصات عربية تحسناً خلال نفس الفترة، مدعومةً بتحسّن مؤشرات قطاعات البنوك، والطاقة، والتأمين والخدمات المالية، وتجزئة السلع الاستهلاكية، مما أسهم في تعزيز القيمة السوقية في هذه البورصات. في المقابل، شهدت خمس بورصات عربية انخفاضاً في مؤشراتاتها نتيجة تراجع عدد من المؤشرات القطاعية، ومنها السفر والترفيه، والخدمات الاستهلاكية، والإعلام، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة التداول ومعدلات السيولة في عدد من البورصات العربية.

كان أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر يناير 2026 منسجماً بشكل عام مع اتجاهات الأسواق المالية المتقدمة والناشئة، التي حققت بدورها أداءً إيجابياً في المجمل خلال نفس الفترة. في هذا السياق، سجلت مؤشرات "مورجان ستانلي"، و"نيكاي"، و"فوتسي" ارتفاعاً بنحو 6.19 و5.93 و2.94 في المائة، على التوالي على أساس شهري. كما شهدت مؤشرات "داو جونز" و"ستاندرد أند بورز 500" و"ناسداك" تحسناً بنحو 1.73 و1.37 و0.95 في المائة، على التوالي، في حين شهد مؤشر "كاك 40" تراجعاً بنحو 0.28 في المائة.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

في الولايات المتحدة الأمريكية، ساهمت قطاعات الطاقة، والمواد الأساسية، والقطاع المالي في ارتفاع مؤشرات الأسواق، بينما سجلت قطاعات التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والسلع الاستهلاكية غير الأساسية بعض التراجع خلال نفس الفترة.

أما في أوروبا، فقد ارتفعت المؤشرات الرئيسية، مدفوعةً بتحسّن أداء قطاعات المرافق، والطاقة، والمواد الأساسية، فيما شهدت قطاعات الاتصالات، والتأمين، والسلع الفاخرة تراجعاً في عدد من البورصات الأوروبية.

في السياق ذاته، شهدت الأسواق الناشئة اتجاهاً صعودياً خلال نفس الفترة، حيث ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI) بنسبة 15.19 في المائة في أمريكا اللاتينية، و12.35 في أوروبا، و8.23 في المائة في آسيا، و7.62 في المائة في المنطقة العربية. وسُجّلت المكاسب في أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا بدعم من تحسّن أداء قطاعات التكنولوجيا، والطاقة، والمواد الأساسية، والسلع الاستهلاكية.

أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على أداء الأسواق المالية المتقدمة والعربية

خلال شهر يناير 2026، لم تشهد العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين تصعيداً سلبياً واضحاً على صعيد المسارات التفاوضية، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاقات نهائية واستكمال إطار تفاوضي خاصةً مع الصين، بحيث بقيت الرسوم الجمركية تستخدم كأداة تفاوضية في المحادثات المباشرة مع بعض الشركاء التجاريين لتعزيز مواقف التفاوض للولايات المتحدة الأمريكية. كما أثرت التوقعات المتعلقة بإعادة توزيع سلاسل الإمداد العالمية، المتمثلة في نقل جزء من الإنتاج والاستثمارات الصناعية من دول معينة فُرِضت عليها رسوم جمركية جديدة إلى دول أخرى بهدف تنويع مصادر التوريد وتقليل الاعتماد على سوق واحدة، إيجاباً على تقييم المستثمرين لبعض الاقتصادات الناشئة، مما يعكس إمكانية جذب استثمارات صناعية جديدة على المدى المتوسط.

في الأسواق المالية المتقدمة، وخاصة السوق الأميركية، أظهرت المؤشرات خلال يناير 2026 استقراراً نسبياً، حيث لم تتعامل الأسواق مع التطورات التجارية باعتبارها صدمة مستجدة تؤثر على الأسواق، بل كعامل مستمر تم استيعابه ضمن توقعات المستثمرين مسبقاً. تركز اهتمام المستثمرين بصورة أكبر على ترقب نتائج الشركات المدرجة لعام 2025، ومسار السياسة النقدية التيسيرية، مما حد من أثر التوترات التجارية على حركة المؤشرات بشكل كبير.

استفادت الأسواق المالية الناشئة من انحسار احتمالات التصعيد الفوري للتوترات التجارية، مما أسهم في تحسّن الإقبال على المخاطر ودعم تدفقات استثمارية جديدة نحو عدد من هذه الأسواق خلال الشهر. كما وفر إعادة توزيع سلاسل الإمداد العالمية المتمثلة في نقل جزء من الإنتاج والاستثمارات الصناعية من دول معينة إلى دول أخرى بهدف تنويع مصادر التوريد وتقليل الاعتماد على سوق واحدة دعماً معنوياً لبعض الاقتصادات الناشئة التي يمكن أن تستفيد من تحول الاستثمارات الصناعية إليها مستقبلاً.

على مستوى الأسواق المالية العربية، فقد أظهرت توازناً مع التطورات العالمية فيما يتعلق بتطورات الرسوم الجمركية، ورغم تباين الأداء بين سوق وآخر، فقد ساد الاستقرار النسبي في الأسواق بصفة عامة، مدعوماً بعوامل محلية مثل تحسن مستوى السيولة، واستقرار السياسات النقدية، إلى جانب تحسن نشاط المؤشرات القطاعية الدفاعية مثل البنوك والخدمات المالية، حيث لم تؤثر التوترات التجارية مباشرةً على الأسواق المالية، بل بقيت ضمن إطار المتابعة والتحوط في الأسواق العربية.

أثر أسعار النفط على الأسواق المالية

شهدت أسعار النفط تحسناً خلال شهر يناير 2026 مقارنةً بالشهر السابق، حيث ارتفعت أسعار خام برنت، وخام غرب تكساس، والخام الخفيف بنسبة 16.2 و13.6 و9.1 في المائة، على التوالي. ويُعزى هذا التحسن إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها تزايد الطلب العالمي على النفط في ظل استمرار النشاط الاقتصادي، إلى جانب تصاعد المخاوف المرتبطة بالإمدادات نتيجة التوترات الجيوسياسية والعقوبات المفروضة على بعض الدول المنتجة، مما أدى إلى تسعير الأسواق لمخاطر أعلى على جانب المعروض. كما أسهمت توقعات "أوبك+" المتعلقة بإدارة مستويات الإنتاج، إلى جانب تراجع المخزونات النفطية العالمية في دعم الاتجاه التصاعدي للأسعار. علاوةً على ذلك، ساهم استمرار السياسات النقدية التيسيرية في الاقتصادات المتقدمة خلال شهر يناير 2026، والتي اتسمت بصفة عامة بالاستقرار، في تعزيز الطلب على السلع الأولية، بما في ذلك النفط، من خلال دعم توقعات النمو الاقتصادي وزيادة مستويات السيولة في الأسواق المالية.

وانعكس هذا الارتفاع في أسعار النفط بشكل مباشر على الأسواق المالية العربية، لا سيما في الدول المصدرة للطاقة، حيث سجلت المؤشرات في عدد من الأسواق العربية أداءً إيجابياً، مدفوعاً بارتفاع مؤشر قطاع الطاقة وتحسن التوقعات الربحية للقطاعات المرتبطة بالنشاط النفطي.

أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية

شهد شهر يناير 2026 استقراراً في توجهات البنوك المركزية العالمية على مستوى السياسة النقدية، حيث أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والمصرف المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية دون تغيير. ويشير هذا التوجه المستقر إلى وجود إشارات إيجابية نحو زيادة التوجه للسياسات النقدية التيسيرية أو خفض لتكاليف التمويل بشكل أوسع مستقبلاً. وانعكس هذا التوجه بشكل واضح على قرارات المصارف المركزية العربية، خصوصاً في الدول التي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، حيث قامت بتثبيت أسعار الفائدة على نحو مماثل، مما ساهم في تعزيز التوازن النقدي وضمان توافق السياسات المالية الوطنية مع المتغيرات الدولية.

ترافق هذا الاستقرار على مستوى السياسة النقدية مع بداية العام المالي الذي شهد تدفقات سيولة مؤسسية جديدة في الأسواق المالية وقيام المستثمرين بإعادة الترتيب لمراكزهم الاستثمارية، مما أتاح تحقيق مكاسب تدريجية في الأسواق المالية المتقدمة والناشئة والعربية. ونتيجةً لذلك، سجلت أسواق الأسهم المتقدمة والناشئة والعربية في شهر يناير 2026 أداءً إيجابياً متوازناً، مدعوماً بتراجع مستويات عدم اليقين.

كما أدى هذا الاستقرار على مستوى السياسة النقدية في الأسواق العربية إلى تقليل المخاطر وتحسين البيئة الاستثمارية، حيث استفادت بشكل خاص قطاعات البنوك والخدمات المالية، وقطاع العقارات، وبعض القطاعات الصناعية الأكثر اعتماداً على التمويل في الأسواق العربية مثل قطاعات البتروكيماويات والأسمدة، والحديد والصلب، والأسمنت ومواد البناء، والصناعات التحويلية الثقيلة، والصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، والتي تعتمد على التمويل نتيجة استقرار تكاليف التمويل وقدرتها على التخطيط الاستثماري بشكل أفضل. ويؤكد هذا الأداء الترابط بين الأسواق العربية والعالمية، حيث تظل السياسة النقدية وحركة رؤوس الأموال من العوامل الرئيسية التي دعمت الاستقرار والأداء الإيجابي في الأسواق المالية في بداية عام 2026.

يوضح الجدول أدناه تحركات أسعار الفائدة لبعض البنوك المركزية العالمية والعربية في نهاية شهر يناير 2026:

الدولة	نسبة الفائدة السابقة قبل شهر يناير 2026 (%)	نسبة الفائدة نهاية شهر يناير 2026 (%)	تغير الفائدة نهاية شهر يناير 2026 (نقطة مئوية)
اليابان	0.75	0.75	0
المغرب	2.5	2.5	0
العراق	5.5	5.5	0
الأرجنتين	29	29	0
منطقة اليورو	2.15	2.15	0
الصين	3	3	0
الولايات المتحدة الأمريكية	3.75	3.75	0
الهند	5.25	5.25	0
قطر	4.35	4.35	0
الكويت	3.5	3.5	0
المملكة المتحدة	3.75	3.75	0
السعودية	4.25	4.25	0
البحرين	4.5	4.5	0
عمان	4.25	4.25	0
الأردن	6	6	0
الإمارات	3.65	3.65	0
روسيا	16	16	0
مصر	20	20	0
تركيا	38	37	-1

المصدر: البنوك المركزية العالمية والعربية.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت غالبية مؤشرات أداء أسواق المال العربية تحسناً خلال شهر يناير 2026، مواكبةً للاتجاه الإيجابي المسجل في معظم الأسواق المتقدمة والناشئة. في هذا الإطار، تقدمت البورصة المصرية الأسواق الصاعدة، مسجلةً ارتفاعاً قدره 14.24 في المائة، مدعومةً بصعود مؤشرات عدد من القطاعات الرئيسية، وفي مقدمتها قطاع البنوك، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والموارد الأساسية، والخدمات المالية غير المصرفية، تليها بورصتا السعودية ومسقط بنحو 8.50 و7.90 في المائة، على الترتيب. كما سجلت بورصات تونس ودبي وقطر ارتفاعاً بنحو 6.72 و6.42 و5.09 في المائة، على التوالي، وشهدت بورصتا أبوظبي وفلسطين ارتفاعاً بنسب بلغت 2.89 و1.68 في المائة، على التوالي، فيما حققت سوق دمشق للأوراق المالية تحسناً بأقل من واحد في المائة. في المقابل، شهدت بورصة الدار البيضاء تراجعاً بأقل من واحد في المائة، وسجلت بورصات البحرين وعمّان والعراق والكويت انخفاضاً تراوح بين 1.09 و3.84 في المائة.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

نسبة التغير الشهري (%)	نهاية شهر يناير 2026	نهاية شهر ديسمبر 2025	المؤشر	السوق المالية
14.24	47,785.93	41,828.97	EGX30	البورصة المصرية
8.50	11,382.08	10,490.69	TASI	السوق المالية السعودية
7.90	6,330.27	5,866.80	MSX30	بورصة مسقط
6.72	14,353.47	13,449.95	TUNINDEX	بورصة تونس
6.42	6435.36	6047.09	DFMGI	سوق دبي المالي
5.09	11,310.38	10,762.51	QE	بورصة قطر
2.89	10,281.76	9,992.72	FADGI	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
1.68	630.09	619.66	ALQUDS	بورصة فلسطين
0.42	138,464.44	137,888.37	DWX	سوق دمشق للأوراق المالية
-0.95	18,666.95	18,846.35	MASI	بورصة الدار البيضاء
-1.09	2,044.09	2,066.54	BHBX	بورصة البحرين
-2.23	3,531.10	3,611.62	ASE100	بورصة عمّان
-2.99	953.94	983.31	ISX60	سوق العراق للأوراق المالية
-3.84	8,565.58	8,907.60	BK	بورصة الكويت

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

حققت **القيمة السوقية** للأسواق المالية العربية مجتمعة مكاسباً في شهر يناير 2026، لتعوض بذلك خسائرها المحققة في الشهر السابق، حيث ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 5.36 في المائة في نهاية شهر يناير 2026، أي ما يعادل نحو 225.08 مليار دولار أمريكي. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع القيمة السوقية في غالبية البورصات العربية، خاصةً البورصات ذات الوزن النسبي الأكبر مثل السعودية ودبي وقطر، وإلى تحسن أداء مؤشرات قطاعات البنوك، والطاقة، والخدمات المالية، والعقارات، والمواد الأساسية. في هذا الصدد، سجلت تسع بورصات عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية مقابل تراجع في ست بورصات أخرى.

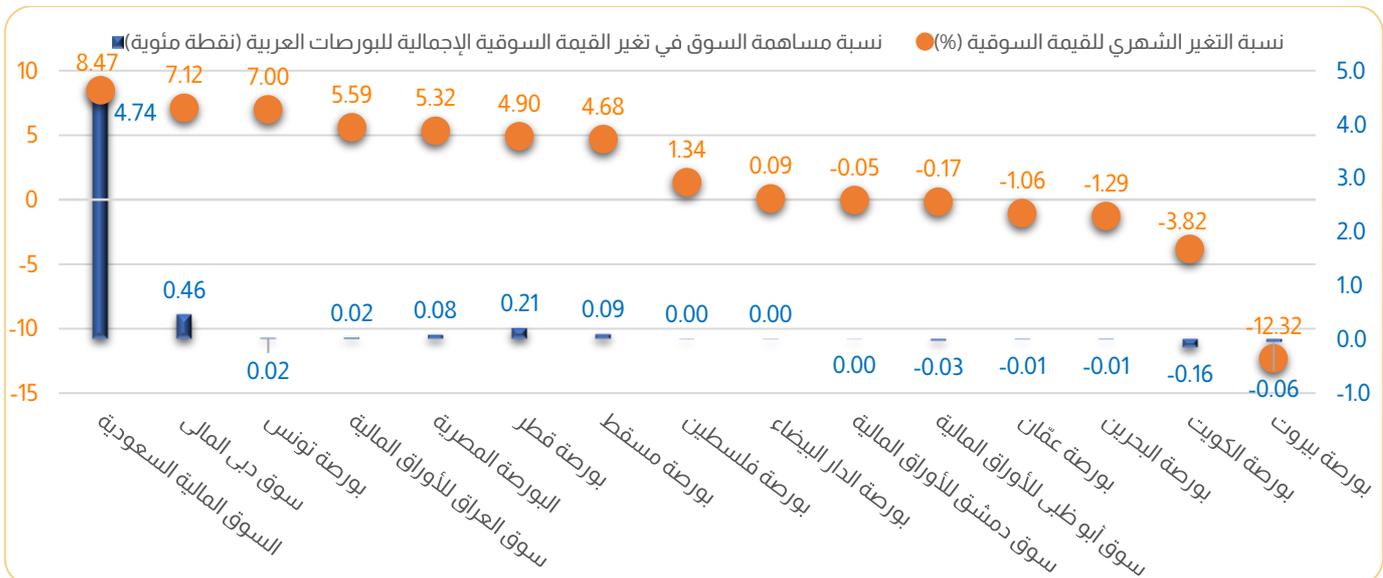
تصدرت السوق المالية السعودية البورصات العربية من حيث الارتفاع في القيمة السوقية بنسبة 8.47 في المائة، تلتها بورصتا دبي وتونس بنسبة 7.12 و7.00 المائة، على التوالي. كما شهدت بورصات العراق ومصر وقطر ومسقط ارتفاعاً تراوح بين 5.59 و4.68 في المائة، فيما حققت بورصتا فلسطين والدار البيضاء تحسناً بنحو 1.34 و0.09 في المائة، على الترتيب.

في المقابل، تراجع مؤشر القيمة السوقية في بورصتي دمشق وأبوظبي بأقل من واحد في المائة، كما انخفض أداء بورصات عمان والبحرين والكويت بنحو 1.06 و1.29 و3.82 في المائة، على التوالي، فيما شهدت بورصة بيروت تراجعاً بنسبة 12.32 في المائة.

فيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري للقيمة السوقية، جاءت السوق المالية السعودية كأكثر مساهم إيجابي، حيث بلغت نسبة مساهمتها 4.74 نقطة مئوية مدعومةً بالتحسن المسجل في عددٍ من المؤشرات القطاعية، وفي مقدمتها مؤشر التأمين الذي شهد ارتفاعاً بنسبة 14.6 في المائة، تلاه مؤشري المواد الأساسية والبنوك اللذان سجلا زيادةً بنسبة 13.7 و11.1 المائة، على التوالي. كما سجلت مؤشرات تطوير العقارات، والطاقة، والسلع الرأسمالية، والخدمات المالية تحسناً تراوح بين 10.6 و7.1 في المائة.

في المقابل، سجلت بورصة الكويت أكبر مساهمة في تراجع التغير الشهري للقيمة السوقية للبورصات العربية بنسبة 0.16 نقطة مئوية، مع انخفاض أداء القطاعات القيادية، حيث تم تحقيق تراجع في قطاع البنوك بنحو 3 في المائة، وقطاع السلع الاستهلاكية الكمالية بنحو 6.8 في المائة، وقطاع التكنولوجيا بنحو 14.5 في المائة، وقطاع السلع الاستهلاكية الأساسية بنحو 18.2 في المائة.

نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية للبورصات العربية



مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر ديسمبر 2025	نهاية شهر يناير 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
السوق المالية السعودية	2,350,859,719,949	2,550,018,566,176	4.74	8.47
سوق دبي المالي	270,108,089,620	289,332,673,279	0.46	7.12
بورصة تونس	12,067,820,093	12,912,037,875	0.02	7.00
سوق العراق للأوراق المالية	17,934,367,757	18,936,631,369	0.02	5.59
البورصة المصرية	63,488,175,915	66,866,143,028	0.08	5.32
بورصة قطر	176,957,321,901	185,620,366,076	0.21	4.90
بورصة مسقط	83,189,395,377	87,085,720,352	0.09	4.68
بورصة فلسطين	4,942,821,192	5,009,186,830	0.00	1.34
بورصة الدار البيضاء	113,580,785,349	113,678,111,291	0.00	0.09
سوق دمشق للأوراق المالية	2,259,659,467	2,258,565,077	0.00	-0.05
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	854,825,507,885	853,380,425,991	-0.03	-0.17
بورصة عقان	37,393,526,718	36,996,057,115	-0.01	-1.06
بورصة البحرين	21,308,375,647	21,033,865,424	-0.01	-1.29
بورصة الكويت	173,928,000,375	167,281,916,864	-0.16	-3.82
بورصة بيروت	20,150,005,876	17,667,872,127	-0.06	-12.32
المعدل العام للقيمة السوقية	4,202,993,573,122	4,428,078,138,874		5.36

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

شهدت قيمة تداولات الأسواق المالية العربية تباطؤاً طفيفاً بنسبة 3.01 في المائة خلال شهر يناير 2026 مقارنةً بمستوياتها في نهاية شهر ديسمبر 2025. في هذا الإطار، سجلت ثلاث بورصات عربية تحسناً على مستوى مؤشرات قيمة التداول، مقابل تحقيق تراجع في اثنتي عشرة بورصة أخرى.

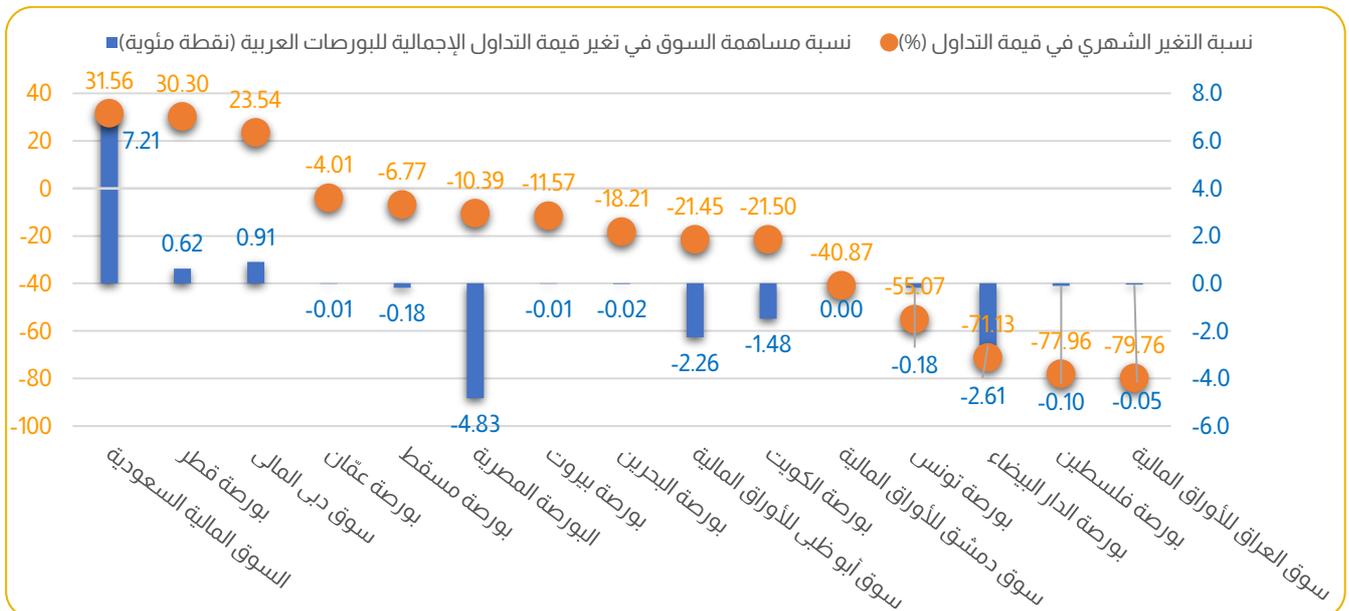
تقدمت السوق المالية السعودية حركة الصعود على مستوى قيمة التداول ليسجل مؤشرها ارتفاعاً بنحو 31.56 في المائة في نهاية شهر يناير 2026، تلاها بورصتا قطر ودبي بنحو 30.30 و23.54 في المائة، على الترتيب.

في المقابل سجلت بورصتا عمان ومسقط تراجعاً بنحو 4.01 و6.77 في المائة، على الترتيب، كما شهدت بورصات مصر وبيروت والبحرين وأبوظبي والكويت تراجعاً بنسب تراوحت بين 10.39 و21.50 في المائة، في حين حققت بورصات دمشق وتونس والدار البيضاء وفلسطين والعراق انخفاضاً تراوح بين 40.87 و79.76 في المائة.

فيما يخص مساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري لقيمة التداول، جاءت السوق المالية السعودية في صدارة البورصات العربية من حيث أكبر مساهمة إيجابية، بواقع 7.21 نقطة مئوية، مدفوعةً بتحسّن أداء عدد من المؤشرات القطاعية، وفي مقدمتها مؤشر التأمين الذي ارتفع بنحو 14.6 في المائة، تلاه كل من مؤشر المواد الأساسية ومؤشر البنوك بزيادتين بلغتا 13.7 و11.1 في المائة، على التوالي. كما سجلت مؤشرات تطوير العقارات، والطاقة، والسلع الرأسمالية، والخدمات المالية مكاسب تراوحت بين 7.1 و10.6 في المائة.

في المقابل، سجلت البورصة المصرية أكبر نسبة مساهمة في تراجع التغير الشهري في قيمة التداول للبورصات العربية بنسبة 4.83 نقطة مئوية نتيجة تراجع عدد من القطاعات المدرجة في البورصة، حيث شهد كل من قطاع التعليم وقطاع التجارة والموزعين انخفاضاً بنحو 0.7 في المائة لكلٍ منهما، تلاهما قطاع الطاقة وخدمات الدعم بتراجع بلغ نحو 2.5 في المائة، ثم قطاع مواد البناء بنحو 3.5 في المائة، وقطاع المقاولات والهندسة بنحو 4.1 في المائة، وقطاع الرعاية الصحية والأدوية بنحو 4.2 في المائة، وقطاع السفر والترفيه بنحو 4.8 في المائة، في حين تصدّر قطاع النقل والخدمات المرتبطة قائمة القطاعات الأكثر تراجعاً بانخفاض بلغ نحو 5.5 في المائة خلال الشهر.

نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية للبورصات العربية



مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر ديسمبر 2025	نهاية شهر يناير 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
السوق المالية السعودية	20,270,066,035	26,666,570,604	7.21	31.56
بورصة قطر	1,828,952,340	2,383,204,847	0.62	30.30
سوق دبي المالي	3,416,278,426	4,220,501,244	0.91	23.54
بورصة عمان	263,896,885	253,325,804	-0.01	-4.01
بورصة مسقط	2,332,484,603	2,174,679,958	-0.18	-6.77
البورصة المصرية	41,275,624,610	36,987,084,725	-4.83	-10.39
بورصة بيروت	74,844,101	66,188,310	-0.01	-11.57
بورصة البحرين	76,999,021	62,976,942	-0.02	-18.21
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	9,366,343,154	7,356,977,855	-2.26	-21.45
بورصة الكويت	6,110,939,415	4,797,153,310	-1.48	-21.50
سوق دمشق للأوراق المالية	4,845,860	2,865,484	0.00	-40.87
بورصة تونس	293,798,452	132,003,572	-0.18	-55.07
بورصة الدار البيضاء	3,259,328,034	941,086,607	-2.61	-71.13
بورصة فلسطين	117,508,943	25,894,822	-0.10	-77.96
سوق العراق للأوراق المالية	59,868,034	12,114,500	-0.05	-79.76
المعدل العام لقيمة التداول	88,751,777,912	86,082,628,584		-3.01

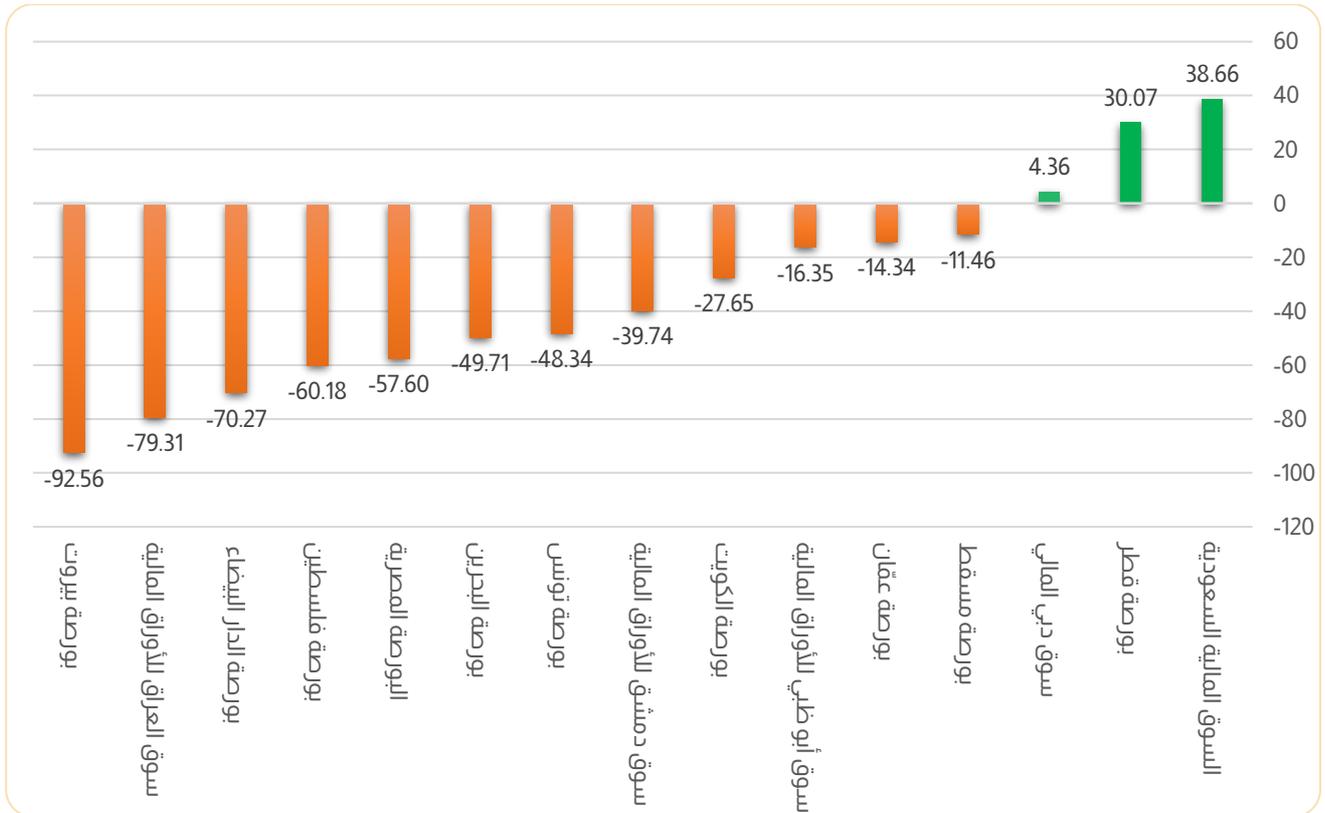
المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

شهد حجم التداول في البورصات العربية انخفاضاً ملحوظاً بنحو 56.67 في المائة في نهاية شهر يناير 2026. في هذا السياق، سجلت ثلاث بورصات عربية فقط ارتفاعاً في أحجام التداول مقابل تراجع في اثني عشرة بورصة عربية. تصدرت السوق المالية السعودية البورصات العربية من حيث تطور حجم التداول بنسبة 38.66 في المائة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشر الأداء الرئيسي للسوق وأسهم في ارتفاع 17 قطاعاً من أصل 21 قطاع مدرجة في السوق في نهاية شهر يناير 2026. كما سجلت بورصة قطر ارتفاعاً بنحو 30.07 في المائة، فيما شهدت سوق دبي المالي تحسناً بنحو 4.36 في المائة. في المقابل، حققت بورصات مسقط وعمّان وأبوظبي انخفاضاً في أحجام التداول بنسبة 11.46 و14.34 و16.35 في المائة، على التوالي، وشهدت بورصات الكويت ودمشق وتونس والبحرين ومصر تراجعاً تراوح بين 27.65 و57.60 في المائة، في حين سجلت بورصات فلسطين والدار البيضاء والعراق وبيروت انخفاضاً تراوح بين 60.18 و92.56 في المائة.

نسبة التغير الشهري في أحجام التداول للبورصات العربية (%)



مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق المالية	نهاية شهر ديسمبر 2025	نهاية شهر يناير 2026	نسبة التغير الشهري (%)
السوق المالية السعودية	3,574,299,945	4,955,960,570	38.66
بورصة قطر	2,139,766,845	2,783,189,602	30.07
سوق دبي المالي	4,914,208,917	5,128,496,129	4.36
بورصة مسقط	3,806,250,615	3,369,945,972	-11.46
بورصة عجمان	100,336,104	85,944,321	-14.34
سوق أبوظبي للأوراق المالية	7,727,894,252	6,464,699,179	-16.35
بورصة الكويت	6,973,786,485	5,045,465,653	-27.65
سوق دمشق للأوراق المالية	19,262,185	11,607,165	-39.74
بورصة تونس	53,454,822	27,614,005	-48.34
بورصة البحرين	106,525,263	53,574,636	-49.71
البورصة المصرية	73,763,839,554	31,275,156,792	-57.60
بورصة فلسطين	31,472,218	12,532,236	-60.18
بورصة الدار البيضاء	75,448,149	22,431,153	-70.27
سوق العراق للأوراق المالية	63,948,535,701	13,227,978,772	-79.31
بورصة بيروت	18,721,012	1,392,012	-92.56

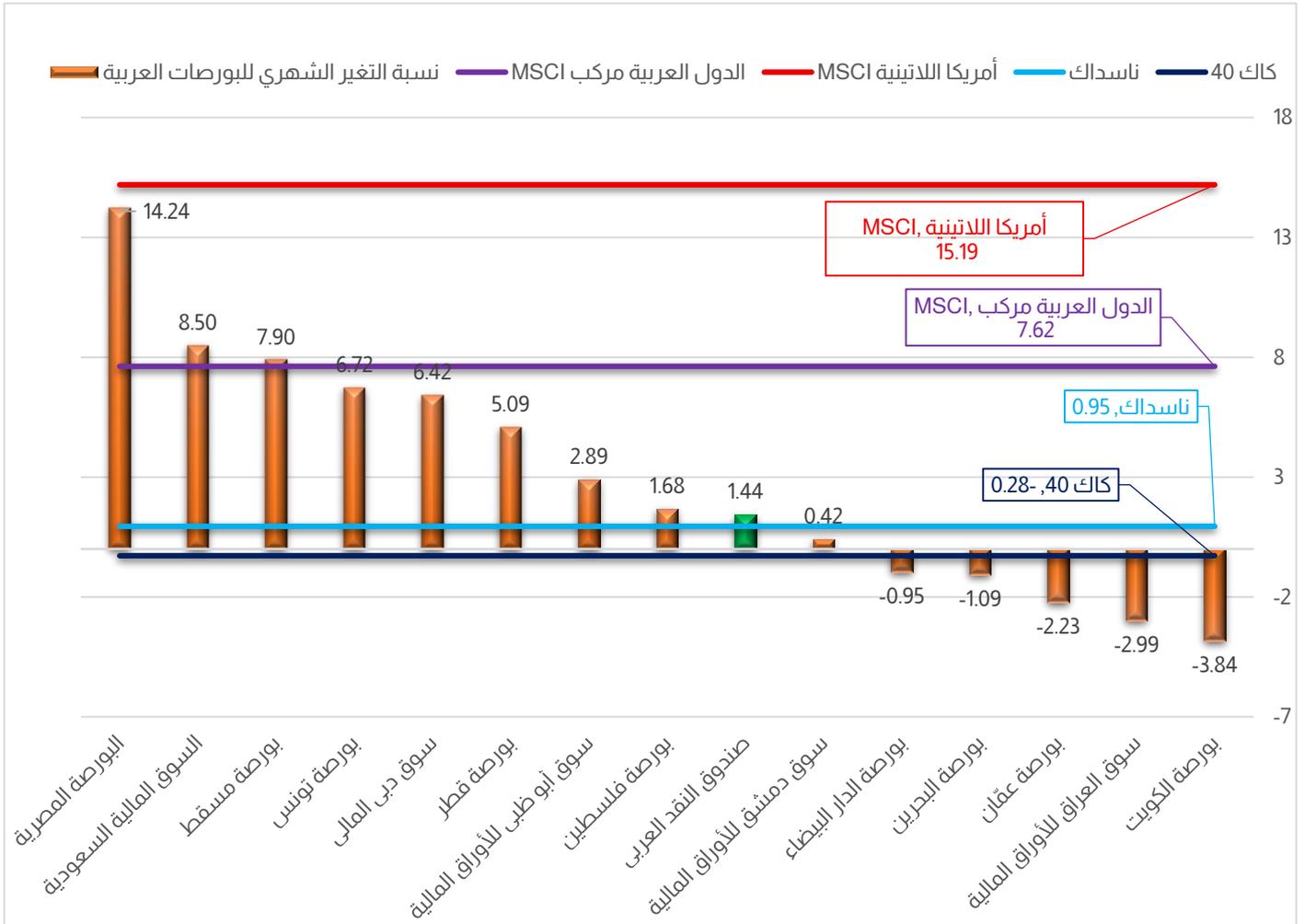
المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة

السوق المالية	نسبة التغير الشهري (%)
أمريكا اللاتينية MSCI	15.19
البورصة المصرية	14.24
أوروبا MSCI	12.35
السوق المالية السعودية	8.50
آسيا MSCI	8.23
بورصة مسقط	7.90
الدول العربية مركب MSCI	7.62
بورصة تونس	6.72
سوق دبي المالي	6.42
مورجان ستانلي	6.19
نيكاي	5.93
بورصة قطر	5.09
فوتسي	2.94
سوق أبوظبي للأوراق المالية	2.89
داو جونز	1.73
بورصة فلسطين	1.68
صندوق النقد العربي	1.44
ستاندرد أند بورز	1.37
ناسداك	0.95
سوق دمشق للأوراق المالية	0.42
كاك 40	-0.28
بورصة الدار البيضاء	-0.95
بورصة البحرين	-1.09
بورصة عجمان	-2.23
سوق العراق للأوراق المالية	-2.99
بورصة الكويت	-3.84

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والبورصات العربية.

نسبة التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسعار المحلية بالبورصات العربية مقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة (%)



إضاءات على أسواق المال

مصطلحات مختارة للأسواق المالية

أسهم النمو (Growth Stocks)

أسهم شركات أظهرت أو متوقع أن تظهر قدرة على النمو وتحقيق الإيرادات بمعدل أسرع من باقي الشركات المماثلة، وفي الغالب لا توزع الأرباح النقدية على مساهميها، لأنها تعنى بإعادة استثمار إيراداتها من أجل تحقيق النمو المنشود. تميل أسعار هذه الأسهم إلى كونها أكثر تذبذباً في البورصة، ولذلك فإن الاستثمار فيها يُعد أعلى مخاطرة مقارنةً بباقي أنواع الأسهم.

أسهم الدخل (Income Stocks)

أسهم عادية لشركات تميل إلى دفع معظم أرباحها الصافية كتوزيعات نقدية على مساهميها. ومن الأمثلة على ذلك، نجد شركات الخدمات، والتي تُعد مناسبة أكثر للمستثمرين الذين يهتمون بشكل رئيسي بتحقيق الدخل المنتظم بدلاً من الأرباح الرأسمالية.

أسهم مضاربة (Speculative Stocks)

أسهم شركات تتسم بضعف إيراداتها أو عدم تسجيلها لأية إيرادات تذكر، ولكنها تملك احتمالية تحقيق أرباح رأسمالية عالية. ومن ناحية أخرى، فإن الاستثمار في أسهم المضاربة ينطوي على مخاطرة عالية جداً قد يفضي إلى تسجيل خسائر كبيرة.

أسهم دورية (Cyclical Stocks)

أسهم شركات تمثل مرآة للأداء الاقتصادي العام، فأسعار هذه الأسهم ترتفع إذا كان الاقتصاد في حالة ازدهار، وتخفض إذا كان الاقتصاد في حالة تباطؤ أو ركود.

أسهم دفاعية (Defensive Stocks)

أسهم شركات لا يرتبط عملها بالحالة العامة للاقتصاد، أو بتذبذبات دورة العمل (Business Cycle) الناتجة عن تلك الحالة، ولذلك ينظر إليها بأنها أسهم ذات مخاطر أقل.

المصدر: بورصة قطر

صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND

دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>